

الجواب حامداً ومصلحاً

جمہور صحابہ و تابعین اور ائمہ اربعہ رحمہم اللہ کے نزدیک بلی کی خرید و فروخت جائز ہے اور جس حدیث سے بلی کی خرید و فروخت کی ممانعت معلوم ہوتی ہے اس کی سب سے بہترین توجیہ یہ ہے کہ وہ کراہت تنزیہیہ محمول ہے لہذا سوال میں ذکر کردہ بلیوں کی خرید و فروخت کی شرعاً منجائش ہے۔

صحیح مسلم - (بولقم ۲۹۲۳)

عن أبي الزبير قال:

سألت جابرًا عن ثمن الكلب والسنور قال زجر النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك (والمرجعه ايضا ابو داود والترمذي والنسائي)

و في تكملة فتح الملهم (534/1)

"قوله والسنور" استدلل به من قال بحرمه بيع السنور، روى عنه ابن هريرة
وطائوس وجماعة جابر بن زبير به اعداين حزم في المحلى، واتفق الاكمة الاربعة
وجمهور من سواهم على جواز بيعه وحملوا النهي في حديث الباب على التلايه
وهو اصح ما قيل فيه

رد المحتار - (278 / 19)

ويجوز بيع البازي والشاهين والصقر وأمثالها والفره، وبعض متلفها، لا
بيع الخدأة والرحمة وأمثالهما.

ويجوز بيع ريشها، ا هـ لكن في الخانية: بيع الكلب المعلم عند جابر،
وكذا السنور

بدائع الصنائع - (142 / 5)

ويجوز بيع كل ذي غلب من الطير معلما كان أو جدي كالحمام والكلب والقط والاسد
وأما بيع كل ذي ناب من السباع سوى الخنزير كالكلب والفهد والأسد
والنمر والذئب والهر ونحوها فجائز عند أصحابنا

المجموع - (229 / 9)

بيع الفره الاهلية جائز بلا خلاف عندنا إلا ما حكاه البيهقي في كتابه في
شرح مختصر المزني عن ابن العاص أنه قال لا يجوز وهذا شاذ باطل مردود
والشهور جوازها وبه قال جماهير العلماء نقله القاضي عياض عن الجمهور
وقال ابن المنذر أجمعت الامة على أن اتخاذه جائز ورخص في بيعه ابن
عباس وابن سيرين والحكم وحماد ومالك والثوري والشافعي وأحمد

واسحق وأبو حنيفة وسائر أصحاب الرأي قالوا وكرهت طائفة يبعه منهم أبو هريرة ومجاهد وطاؤوس وجابر بن زيد قال ابن المنذر إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن بيعه فبيعه باطل وإلا فجائز هذا كلام ابن المنذر واحتج من منعه بحديث أبي الزبير قال سألت جابرا عن من الكلب والسنور فقال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) رواه مسلم • واحتج أصحابنا بأنه ظاهر منتفع به ووجد فيه جميع شروط البيع بالخيار فجاز بيعه كالحمار والبغل والجواب عن الحديث من وجهين (أحدهما) جواب أبي العباس بن العاص وأبي سليمان الخطابي والقفال وغيرهم أن المراد الهرة الوحشية فلا يصح بيعها لعدم الانتفاع بها إلا على الوجه الضعيف القائل يجوز أكلها (والثاني) أن المراد هي تلثمه والمراد النهي على العادة بتسامح الناس فيه ويتعاضونه في العادة فهذان الجوابان هما المعتمدان الموسوعة الفقهية الكويتية - (42 / 266)



- بيع الهر :

5 - اختلف الفقهاء في جواز بيع الهرة . فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز بيع الهرة جازراً ، لأنها طاهرة ومنتفع بها ووجد فيها جميع شروط البيع ، فجاز بيعها كالحمار والبغل ، ولأن كل مملوك أبيع الانتفاع به يجوز بيعه إلا ما استثناه الشرع من الكلب وأم الولد والوقف ، لأن الملك لإطلاق التصرف ، والمنفعة المباحة يباح للشخص استيفائها ، فجاز له أخذ عوضها ، وأبيع لغيره بذل ماله فيها توصلاً إليها ودفعاً لحاجته بها ، كسائر ما أبيع بيعه ، لأن البيع شرع طريقاً للتوصل إلى قضاء الحاجة واستيفاء المنفعة المباحة ، ليصل كل واحد إلى الانتفاع بما في يده صاحبه مما يباح الانتفاع به .

ولبعض الجمهور قيود في جواز بيع الهرة .

فقال المالكية : يجوز بيع الهرة بقصد أخذ جلدتها للانتفاع به ، أما إذا باعها لا لقصد أخذ جلدتها فلا يجوز بيعها ، إلا أن البناي من المالكية قال : الصواب أن بيع الهرة ليعتفع به حياً جائز . وعص الشافعية الجواز ببيع

الهررة الأهلية ، أما الهرة الوحشية فلا يجوز بيعها عندهم ، لعدم الانتفاع بها . وذهبت طائفة من العلماء منهم أبو هريرة رضي الله عنه ومجاهد وطاؤوس وجابر بن زيد وهو قول عند المالكية صححه الجزولي وهو رواية عند أحمد اختارها أبو بكر إلى أن بيع الهرة مكروه ، لحديث أبي الزبير قال : "

سألت جابرا رضي الله عنه عن ثمن الكلب والمنور فقال : زجر النبي صلى
الله عليه وسلم عن ذلك ، ولأن أكلها مكروه فكره بيعها بناء على ذلك . والله تعالى اعلم بالصواب

عبيد الله انور

عبيد الله انور عفا الله عنه

دار الافتاء جامعہ دار العلوم کراچی

۱۳ ذوالقعدة، ۱۴۳۲ھ

۱۲ اکتوبر، ۲۰۱۱ء

الجواب صحیح
احقر علی رانی
۱۳ ذوالقعدة

الجواب صحیح
احقر علی رانی عفا الله عنه
۱۳ ذوالقعدة، ۱۴۳۲ھ



الحاج ابو محمد
مساجد محمد تنصیل علیہ

۱۳ ذوالقعدة، ۱۴۳۲ھ

